

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط



توصية

بشأن دور البرلمانات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان - تأمين سلامة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط - مكافحة الإرهاب

لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

1. تُصرح بأن ضمان التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان هو أمر أساسي وحيوي من أجل منطقة مزدهرة وديمقراطية وسلمية. وتؤكد بأنه ينبغي أن تشارك في تحقيق هذا الهدف جميع المستويات الحكومية انطلاقاً من المستوى المحلي وصولاً إلى ما يتجاوز الدولة نفسها. تطالب بإنشاء لجنة واحدة لحماية حقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز المعرفة بمجال الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ستركز مهمتها على العمل بنشاط من أجل دعم وترويج المبادئ العالمية وقواعد حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والشرق الأوسط، وتسليط الضوء على جميع انتهاكات حقوق الإنسان أيا كان الجناة.
2. تُذكر أنه وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي يعتبر ملزماً لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط فإن حقوق الإنسان تشمل الحقوق والحريات الفردية الأساسية وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وتصر على الطابع العالمي، والغير قابل للتجزئة و المترابط لحقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون كما أرستها الوسائل الديمقراطية على النحو الوارد في الاتفاقيات الدولية، والطابع الأساسي لحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، والدور الرئيسي للمجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأهمية الاعتراف بحق المجتمع المدني ليكون شريكا فاعلا في هذه العملية، والمساواة بين الجنسين وأهمية النهوض الفعال بحقوق المرأة.
3. تشدد على أن حقوق المرأة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وتدعو البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبرلمان الأوروبي إلى الدفاع عن حقوق المرأة، ومشاركتها في القرار السياسي والاقتصادي، حتى تكون المجرى الرئيسي لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، و إشراك الرجال في هذا المسعى.
4. تؤكد على المسؤولية الخاصة للبرلمانات في تعزيز و تنفيذ قوانين حقوق الإنسان وتدعو البرلمانات إلى التصديق بسرعة على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ودمج حقوق الإنسان في عملها التشريعي، وضمان أن تكون التشريعات وسبل تنفيذها خاضعة للقانون والمعايير الدولية.
5. تدعو جميع البرلمانات إلى وضع اليد على انتهاكات حقوق الإنسان بشكل منهجي و علني؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو البرلمانات إلى إنشاء أدوات محددة وتحسين عملها كجلسات الاستماع، ولجان تحقيق، والأسئلة الكتابية والشفوية والتقارير، وتؤكد على مسؤولية أعضاء البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي في تعزيز وحماية الحقوق الأساسية؛ بل تعتبر أيضاً مسؤولة عن ضمان تعزيز نظام التعليم يشجع ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، وتدعو البرلمانيين، للدفاع فعليا عن حقوق الإنسان و التعريف بالمبادئ العالمية وقواعد حقوق الإنسان إضافة إلى تسليط الضوء على جميع انتهاكات حقوق الإنسان أيا كان الجناة.
6. تعترف بالدور الرئيسي للبرلمانات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان، وبالتالي الحاجة إلى تعميق التعاون البرلماني في هذا المجال. حيث تعتبر البرلمانات، مع لجانها المختصة، وكذلك مع المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بمثابة القوة الدافعة لمكافحة جميع أنواع التمييز، كل في حدود مهمته والتزاماته واختصاصاته، وعليهم التفكير أيضا في تنفيذ برامج مشتركة.

7. تُذكر بأن حقوق الإنسان تعتبر قضية شاملة تتطلب التعاون الوثيق بين جميع الهيئات البرلمانية ومع الجهات الفاعلة فوق البرلمانية. وترى أن المجتمع المدني هو الشريك الطبيعي للبرلمانات لإجراء الرقابة الشاملة على مدى احترام وتعزيز وتنفيذ قوانين حقوق الإنسان؛ ولهذا الغرض، تشجع جميع البرلمانات لضمان وجود إطار قانوني يمكن المجتمع المدني من العمل بحرية، لوضع آليات للتعاون، لاسيما مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بشكل يهدف إلى تمثيل أكثر توازنا للمواطنين برغم اختلافهم وتنوعهم وتطلعاتهم، وتدعو البرلمانات لمتابعة حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والتحرك، عند الاقتضاء، في حال تعرضهم للخطر. وتعرب عن قلقها الشديد، في هذا السياق، من القوانين المقيدة التي يتم اعتمادها في عدد متزايد من الدول بشأن منظمات المجتمع المدني.

8. تدعو البرلمانات المعنية إلى السعي للقضاء على القوانين المقيدة المتعلقة بحرية التجمع والامتنال لتوصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

9. تعتبر أن التعليم يعتبر مصدرا مهما للتقدم وأفضل وسيلة لترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة والمجتمع. حيث سيسهم تعليم حقوق الإنسان إلى حد كبير في منع التهديدات التي قد تلحق بحقوق الإنسان على المدى الطويل، كما سيسهم في تعزيز المصالحة بعد الصراعات التي قد تعرفها بعض دول المنطقة وفي تحقيق مجتمع مثالي حيث تنال حقوق الجميع قيمتها الحقيقية وتحظى بالاحترام، وتلاحظ بأن البرلمانات ينبغي أن تعمل، أثناء ممارستها لسلطاتها المتعلقة بالميزانية، على تخصيص المزيد من الأموال العامة لسياسات موجهة نحو حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال التعليم والثقافة. وتحت الاتحاد من أجل المتوسط على تنفيذ المشاريع التي وصفت بالفعل بأنها مشاريع تتعلق بالتعليم والمواطنة؛ وتشجع أيضا على إنشاء لجنة برلمانية بشأن فلسطين من أجل تقديم الدعم إلى الطلب الفلسطيني المشروع من أجل الاعتراف بدولة فلسطينية تماشيا مع القرارات الصائبة لمنظمة الأمم المتحدة.

10. تلاحظ أن التغييرات الجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعكس عملية عميقة ومعقدة قد تكون لها تداعيات على أمن الشعوب والدول في المنطقة وخارجها، ونلاحظ أيضا أن هذه التغييرات تفتح فرصا للتنمية والتعاون، وأيضا تزيد من حدة مجموعة من التحديات المتنوعة والمعقدة، حيث يعد الكثير منها عابرا للحدود؛ وتقر بضرورة وأهمية الاستقرار السياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط و بأهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة من أجل نجاعة محاربة الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وتعرب عن قلقها العميق من كون النزاعات المسلحة في سوريا وليبيا والعراق و المسألة التي لا تزال دون حل الخاصة بالمنطقة الساحلية الصحراوية والأزمات الإنسانية المتتالية، تدفع بالدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى دعم الطول الدبلوماسية الحالية والمستقبلية لحل هذه الأزمات بشكل فاعل، مثل بعثات الدعم وعمليات الحوار السياسي التي يتم تيسيرها وتنسيقها من قبل الأمم المتحدة، وتشدد على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية لتدفقات الهجرة، وعلى وجه الخصوص ضرورة وضع حد للسياسات المؤدية للظلم، البطالة، الفقر وانعدام الأمن.

11. تعترف بوجود مسؤولية أورو-متوسطية تتعلق بمجال حماية وسلامة المهاجرين وتشجع الجهود المبذولة لضمان سلامة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يتعين أن تكفله جميع الدول الأوروبية بالتعاون مع دول المغرب والمشرق العربي إضافة إلى إسرائيل وتركيا؛ وتدعو جميع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحمل المسؤولية والعمل من أجل وقف الأعداد غير المقبولة من الوفيات التي تحدث بسبب مآسي الهجرة في البحر المتوسط الناتجة عن التصاعد الأخير في تدفقات الهجرة؛ وتصر على ضرورة وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بعدم الامتنال لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وذلك من أجل ضمان معاملة عادلة للمهاجرين غير الشرعيين والتقديم المتوازن لطلبات اللجوء. وتوصي بتوسيع النطاق الجغرافي لعملية تريتون، التي تديرها وكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وذلك حتى يتسنى إنقاذ المهاجرين في المياه الدولية وتجنب المزيد من المآسي؛ وتشير كذلك إلى أن إنقاذ المهاجرين في البحر لا يشكل في حد ذاته حلا كافيا وأنه يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط معالجة جميع الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى ترك بلدانهم - سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية - وجعل الضمانات كافية وفعالة لمنع تهريب الثروات وتفكيك شبكات تهريب المهاجرين.

12. تعرب عن قلقها العميق إزاء تردي الوضع الأمني والإنساني في ليبيا؛ وتؤكد مجددا دعمها الكامل للمحادثات التي تقودها الأمم المتحدة والتي يجريها الممثل الخاص للأمم المتحدة بيرناردينو ليون من أجل السعي إلى حل تفاوضي من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية. وتؤكد أن الأزمة الليبية

لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الشامل؛ ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون على استعداد لتقديم الدعم للمؤسسات في ليبيا حالما يتم التوصل إلى حل سياسي ووقف إطلاق النار؛ وتؤكد أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يسهم في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في ليبيا، في الوقت الذي سيتم فيه تشكيل حكومة وحدة وطنية بناء على طلب ليبيا. وتحذر، مع ذلك، أنه في حال وصول المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود وتزايد الصراع المسلح، يتعين على الاتحاد الأوروبي الاستعداد للمساهمة في أي تدخل لحفظ السلام يتم إقراره من قبل مجلس الأمن الدولي.

13. تشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية، ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والمهربين الذين يعرضون حياة المهاجرين للمزيد من المخاطر بما في ذلك انتشار القوارب "الأشباح" التي تسببت في الآونة الأخيرة في إحداث العديد من الضحايا. وتلاحظ أن التزامات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بإنهاء مأساة المهاجرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن تعكس تمسكهم بالقيم الأساسية للتضامن وحقوق الإنسان وكرامة الإنسان.

14. تدعو جميع برلمانات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلى التفكير بشكل جماعي في صياغة سياسات لإدارة الحدود، وخلق المزيد من السبل التي تتيح الهجرة الآمنة والقانونية حتى تصبح الهجرة غير أقل إثارة. وتؤكد على ضرورة مواصلة التعاون بين دول الأصل والعبور والدول المضيفة على المستوى التقني والسياسي في مجال مراقبة الحدود، والمساعدات الإنسانية، وتنفيذ القانون، مع التزامها بتفكيك الشبكات غير القانونية المستخدمة من أجل مرور المهاجرين ومحاربة المافيات غير المشروعة المستفيدة من الاتجار بالبشر وتهريبهم؛ وتدعو الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسته المتعلقة بالأمن والدفاع المشترك والتي تجمع بين المكونات المدنية والعسكرية لمعالجة الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى تبني مهمة تهدف إلى قيادة عمليات البحث والإنقاذ في البحر المتوسط بشكل فعال وشن عمليات تستهدف تجار القوارب والسفن وغيرها ومطاردة المتاجرين والمهربين وذلك لوقف أنشطتهم غير المشروعة وتقديمهم إلى العدالة.

15. تحث أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تسيير أكثر فعالية للظروف الصعبة لطالبي اللجوء وذلك من خلال تيسير الوصول إلى الحماية الدولية للفرارين من الاضطهاد أو الأذى الجسيم في بلدانهم، لا سيما من خلال التأثيرات الإنسانية. ينبغي دراسة مفهوم التأثيرات الإنسانية بشكل أكبر من الناحية الإجرائية.

16. تقر بالجهد الكبير الذي تبذله بعض الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والتي تستضيف لاجئين من سوريا والعراق وليبيا. وتحث على مزيد من التضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط من أجل تقاسم العبء الذي تتحمله هذه الدول، وذلك من خلال البرامج التطوعية المتعلقة بإعادة التوطين على سبيل المثال. وترى أن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياساتها التي تخص دعم اللاجئين القادمين من الدول التي تشهد نزاعات مسلحة بهدف تحقيق نتائج أفضل مع تقليل النفقات من خلال تكامل شامل لسياسات الهجرة واللجوء في نطاق الحوار بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط وبرمجة إجراءات التعاون الإنمائي؛ وتحث دول الاتحاد الأوروبي التي تتلقى تستقبل أعدادا قليلة من المهاجرين إلى قبول التوطين الفوري لعدد مهم من المهاجرين الذين يحتاجون إلى حماية، وتؤكد أن الهدف النهائي يجب أن يشمل وضع سياسة حقيقية مبنية على حقوق الإنسان والقانون الدولي ومبدأ التضامن، تحث الإتحاد الأوروبي على دعم الدول خاصة تلك التي تتلقى أكبر عدد من اللاجئين وتعزيز نظام مشترك للجوء وتقاسم عادل للأعباء.

17. تدين بشدة الهجمات الإرهابية البشعة التي شهدتها شهدتها باريس في يناير/ كانون الثاني 2015 وتونس في مارس/ آذار، وبروكسيل في مايو/ أيار 2014 وكوبنهاغن في فبراير/ شباط 2015، وكذلك في مناطق أخرى بالعالم، ولا سيما في نيجيريا وكينيا و صوماليا واليمن و باكستان و تركيا؛ حيث استهدفت هذه الهجمات القيم الأساسية وحقوق الإنسان - الحرية، بما فيها حرية التعبير والديمقراطية والكرامة الإنسانية والتضامن والتسامح والتعددية؛ وتشدد على أمن الدول والمواطنين هو حق أساسي وتحث أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط إلى اعتماد استراتيجية الجمعية العامة للأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب بشكل كامل، بما في ذلك على الخصوص "الأركان الأربعة"، التي ينبغي أن تستجيب لها سياسة مكافحة الإرهاب: تدابير لحصر ومكافحة أعمال الإرهاب، وتدابير لتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء، وتدابير لمتابعة سيادة القانون وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وتحث أيضا الاتحاد

من أجل المتوسط على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، بما فيها القرار 1373، بالإضافة إلى تسعة عشر آلية تم اعتمادها، والتي تهدف إلى مكافحة مختلف جوانب الإرهاب، ، ينبغي الاهتمام بالسياسات الوقائية، ومعالجة الجذور الحقيقية للإرهاب، عبر تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وعدم خفض الرعاية في القطاع الاجتماعي، وتلاحظ أن التفجيرات الأخيرة في باريس وكوبنهاغن وتونس تُظهر البعد العالمي للإرهاب الجهادي، وبالتالي تثير مسألة التهديد الإرهابي الذي تواجهه أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

18. تشدد على ضرورة اتباع نهج متعدد الأطراف وإقليمي لمنع الإرهاب ومكافحته، وتحقيقاً لهذه الغاية، تطالب بزيادة الحوارات السياسية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمنظمات الإقليمية الرامية إلى تطوير مشاريع بناء القدرات وبتعاون أوثق مع الشرطة والقضاء. وتدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للقرار رقم 2170 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

19. قررت أن تضع حقوق الإنسان كبنود دائم على جدول أعمالها لتمكين البرلمانات الأعضاء من إثارة قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المشترك وكذلك تسليط الضوء على كافة انتهاكات حقوق الإنسان أيا كان الجناة، وتقترح عقد مؤتمر في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط لتقييم صياغة الميثاق الأوروبي-متوسطي لحقوق الإنسان؛ ويمكن أن يعزى دور الوصي على الميثاق إلى الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

20. تقترح أيضا إنشاء منتدى على الانترنت خاص بـ "التعاون بين البرلمانات الأوروبية-متوسطية" مستوحى من المنتدى الإلكتروني للتعاون بين البرلمانات "IPEX" المتعلق بتبادل المعلومات بين برلمانات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.